Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 64: 24-46
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.18.64.1.2

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

The role of the act of reading in reproducing the written word through the practice of grammatical interpretation.

Assistant. Prof.Dr. Muhammad Abdul Dhiab
E-Mail: mhashimy67@gmail.com

Keywords:
Grammatical Interpretatio; Exegesis; Grammatical Rule; Reading; Meaning

Article history:

Received	24/7/2025
Received in revised form	22/8/2025
Accepted	26/8/2025
Available online	9/3/2026

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

The concept of interpretation (ta'wīl) has been defined differently by philosophers, legal theorists, and exegetes, and it is often linked to exegesis (tafsīr). Here, however, the focus is on grammatical interpretation: departing from the apparent meaning of an expression toward an alternative construction that aligns with grammatical rules. Grammarians use interpretation to reconcile established principles with examples that seem to contradict them. Although they employ it frequently, they did not provide a precise definition, except for Abu Hayyan's remark that interpretation occurs only when a prevailing norm is contradicted; if a form represents the consistent usage of a particular Arab tribe, it is not subject to interpretation.

Interpretation is also connected to reading as a re-engagement with the text and an exploration of its possible meanings. Meaning emerges through reading and response, yet interpretation remains tied to the text itself. Grammatical structures may be either clear and self-evident or in need of interpretive analysis, and texts differ in their openness to interpretation—some accessible to specialists generally, others only to those firmly grounded in knowledge.

دور فعل القراءة في إعادة إنتاج المكتوب عبر ممارسة فعل التّأويل النّحويّ

أ.م. د محمّد عبد ذياب / جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية / قسم اللّغة العربية

المستخلص:

تعدّدت تعريفات التأويل عند الفلاسفة والأصوليين والمفسرين، وغالبًا ما اقترن بالتفسير، غير أن المقصود هنا هو التأويل النحوي، أي العدول عن ظاهر اللفظ إلى تقدير أو توجيه آخر ينسجم مع القواعد. فهو عند النحويين وسيلة للتوفيق بين القاعدة والشواهد التي تبدو مخالفة لها، وقد أكثروا من استعماله في أبوابهم، مع أنهم لم يضعوا له تعريفًا جامعًا، سوى ما ألمح إليه أبو حيان من أن التأويل إنما يكون إذا خولف القياس المطرد، أما ما كان لغةً لقبيلة بعينها فلا مجال لتأويله.

والمقصود بالتأويل هنا أيضًا ربطه بعملية القراءة بوصفها إعادة إنتاج للنص واستكشافًا لمعانٍ محتملة فيه؛ إذ لا ينكشف المعنى إلا في سياق القراءة والاستجابة، مع بقاء الصلة الوثيقة بالنص نفسه. ومن أدوات هذه الإعادة التأويل النحوي، لأن التراكيب تنقسم إلى ما هو ظاهر لا يحتاج إلى توجيه، وما يفتقر إلى تأويل. غير أن النصوص ليست سواء في قابليتها للتأويل؛ فمنها ما يدركه عامة المتخصصين، ومنها ما لا ينهض به إلا الراسخون في العلم.

الكلمات المفتاحية : التأويل النحوي، التفسير، القاعدة النحوية، القراءة، المعنى.

توطئة:

يهدف هذا البحث إلى العودة لمثل أوّل خطاب إلهيّ موجّه لخاتم الأنبياء والرّسل عليه الصّلاة والسّلام بقوله تعالى﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ﴾ [العلق: 1-3]، وقد ذكر الطّبريّ (310هـ) أنّها أوّل ما نزل على الرّسول عليه الصّلاة والسّلام على لسان جبريل(ينظر: **الطبري2000** :113/1)؛ فهي إذن الكلمة الأولى، ويا لها من كلمة غيّرت مجرى التّاريخ الإنسانيّ وما زالت.

وليست كلمة {اقْرَأْ} في الكتاب الكريم هي المعنيّة تحديداً فيما نحن فيه؛ لسببين الأوّل؛ رمزيّتها في الخطاب القرآنيّ؛ وآية ذلك أنّ المخاطب بها لم يستجب عندما جاءه "الملَك فيه فقال: اقرأ، فقال رسول اللَّه صلّى اللَّه عليه وسلَّم: ما أنا بقارئ، قال فأخذني فغطّني حتّى بلغ منّي الجهد، ثمّ أرسلني، فقال: اقرأ فقلت: ما أنا بقارئ" (الامام **احمد2001** :112/34)؛ ولأنّها على أهميتها لم ترد بهذه الصيغة الفعلية سوى في موضع آخر غير سورة العلق، وهو قوله تعالى:﴿ ٱقۡرَأۡ كِتَٰبَكَ كَفَىٰ بِنَفۡسِكَ ٱلۡيَوۡمَ عَلَيۡكَ حَسِيبٗا ١٤ ﴾ [الإسراء: 14].

أمّا السّبب الثّاني فهي مثال ونموذج لهذا الفعل التّاريخيّ الذي يتوفّر على أدوات التّغيير الحقيقية كما ورد عند التّداوليين في (كيف نفعل الأشياء بالكلماتHow to do things with words)، أو في نظرية الأفعال الكلامية (SPEECH AC THEORY) للفيلسوف اللّغويّ الإنجليزيّ (أوستين) ومن بعده تلميذه (سيرل) (ينظر: **صحراوي**2005 :23)، وربّما ذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك بأن جعل "النّصوص ذاتها أفعالاً" (**ريكور**2001 :4)؛ لأنّ الفعل يتجسّد واضحاً في أحد الأنواع الثّلاثة لتقسيم (أوستين) في نظرية الأفعال الكلامية؛ إذ أرجع "أفعال الكلام إلى ثلاثة أنواع؛ فعل كلام، وقوّة فعل الكلام، ولازم فعل الكلام" (**اوستين** د.ت :7)، وهو الفعل النّاتج عن القول، أو الفعل القوليّ (**الطباطبائي**1994 :7) بمصطلحه المعروف (perlocutionary Act).

أو لأنّ الفعل القرائيّ سابق على ذلك الخطاب الإسلاميّ؛ فقد سبق بالدّيانات السّماوية الأخرى، ولذلك قلتُ (بالعودة إلى مثل أوّل خطاب)، بل إنّ العقل الإنسانيّ منذ نشأته ما انفك عن تمثّل فعل القراءة ليس بمعناها المصطلحيّ بالنّظر في الحروف المكتوبة، بل بالنّظر في ملكوت السّموات والأرض، والتّفكّر فيما يحيط هذا الكائن من مقروءات كانت أغلبها في

حالتها التّجسيديّة التي ليست بها حاجة إلى مرجعيّة ذهنيّة مختلفة من قارئ لآخر مثلما هو موجود عند الدّلاليين أمثال ريتشارد وأوكدن في(The Meaning of Meaning) في النّظرية الإشارية المعبّر عنها في مثلث الفكرة والمرجع والمدلول (ينظر: **مختار عمر1998** :54)، والمهم هنا انتفاء العلاقة "بين الكلمة كرمز، والشّيء الخارجيّ الذي تعبّر عنه" **(مختار عمر 1998** :55) ممّا يوفّر الفرصة الكافية المريحة للقراءة الأخرى، وأعاده إنتاج المكتوب، وهذه الإعادة تحصل من خلال أمور كثيرة منها التّأويل النّحويّ.

ذكر الحمّوز أنّ بعضاً ممّن تناول تعريف التّأويل أنّه أراد به المعنى الثّاني (ينظر: **الحموز1423** :10)، وهو يؤيّد ما نذهب إليه؛ ذلك أنّ التّراكيب النّحويّة تقسم على قسمين؛ تراكيب لها وجه ظاهر بيّن، وتراكيب بها حاجة للتّأويل، وهو حمل اللّفظ على غير مدلوله الظّاهر منه، مع احتماله له، أو تعدد وجوهه الإعرابية، وهو أيضاً الطّريقة التي يستخدمها النّحويّون للتّوفيق بين القواعد النّحويّة، والأمثلة والشّواهد المخالفة لها، والملاحظ أنّهم يستخدمون التّأويل كثيراً مثلما نجده واضحاً في ثنايا القضايا النّحويّة كالحذف والزّيادة وسواها.

الفصل الأول

المهاد النظري في القراءة والكتابة والتّأويل

المبحث الأول: القراءة والكتابة

أمّا القراءة الاصطلاحيّة فقد حتّمتها ظروف التّرميز، ونقل أصوات اللّغة المنطوقة إلى رموز مكتوبة من أجل الحفظ والتّعليم، ثمّ "إنّ الشّيء يُراد، ثمّ يُقال، ثمّ يُكتب، فالإرادة مبدأ، والكتابة منتهى" **(المناوي1990** :279)، وهي سنّة كونيّة؛ ولأهميتها ذكرها بقوله تعالى﴿ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾ [العلق: 4-5]، و"قال: القلم نعمة من الله عظيمة، لولا ذلك لم يقم، ولم يصلح عيش" **(الطبري2000** :519/24) .

والقراءة أحد ثلاثة مصادر للفعل (قرأ) فضلاً عن (القرء والقرآن) (ينظر: **ابن منظور1414** :ق ر أ)، وعلى الرّغم من المعنى الشّائع لفعل القراءة وهو الحروف والأصوات المنطوقة، إلّا أنّ المعنى اللّغوي لـــ"هذه اللّفظة الجمع، وكلّ شيء جمعته، فقد قرأته، وسمّي القرآن؛ لأنّه جمع القصص والأمر والنّهي والوعد والوعيد والآيات والسّور

بعضها إلى بعض" (**ابن منظور1414**:ق ر أ)، أمّا المعنى المصطلحيّ للقراءة فهو "ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في التّرتيل، ولا يُقال ذلك لكلّ جمع بدليل أنّه لا يقال للحرف الواحد إذا تفوّه به قراءة" (**الكفوي** د.ت:703)، وبعض المصادر تجعله في الغالب قريناً للفعل المختصّ بالكتاب الكريم، فعلم القراءة هو "علم يبحث فيه عن كيفية النّطق بألفاظ القرآن، وموضوعه القرآن من حيث إنّه كيف يقرأ" (**التهانوي1996** :35/1)، وربّما لأهميتها الدّينيّة في الصّلاة، وقراءة القرآن فضلاً عن علم القراءات القرآنيّة.

تاريخ القراءة:

لعلّ من الصّعب جدّاً وربّما من العسير أن نحدّد التّاريخ المادّيّ للقراءة، أو بمعناها المصطلحيّ الذي يقتضي وجود قارئ وحروف، أو أصوات مكتوبة؛ لأنّها بهذا الاصطلاح تتماز من أنواع القراءة الأخرى كالقراءة النّفسيّة المرتبطة بالتّفكير؛ لأنّ القراءة أحد طرائق التّفكير (ينظر: **جرين1992** :17)، فضلاً عن السّمة الرئيسة للتّفكير "أنّه يبدو تحت سيطرتنا، بمعنى أنّنا أحرار في استحضار صورة للعالم الذي نعيشه، أو حتّى عالم آخر من نسج خيالنا" (**جرين1992** :18)، ونوع آخر من القراءة، وهي النّظر في الذّوات المادّيّة المحسوسة كالمعبّر عنها في قوله تعالى﴿ أَوَلَمۡ يَنظُرُواْ فِي مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٖ وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقۡتَرَبَ أَجَلُهُمۡۖ فَبِأَيِّ حَدِيثٖ بَعۡدَهُۥ يُؤۡمِنُونَ ١٨٥ ﴾[الأعراف: 185]، ومعناه النّظر "في ملك الله وسلطانه في السّموات وفي الأرض، وفيما خلق جلّ ثناؤه من شيء فيهما، فيتدبّروا ذلك، ويعتبروا به، ويعلموا أنّ ذلك لمن لا نظير له ولا شبيه" (**الطبري2000** :290/13)، فهذا النّظر بمنزلة القراءة الكونيّة.

وللفعل القرائيّ دور كبير فيما نحن بصدده؛ لأنّه طريق المعرفة، والمعرفة المتعدّدة النّاتجة من أزمان متكاثرة، وحصيلتها إعادة إنتاج المكتوب بحقائق جديدة بهذا التّعدّد، وليس الأمر مقصوراً على الدّراسات الحديثة، أو هي عند الغرب إحساس بشيخوخة فكريّة "يحاول مقاومتها بتجديد الكلام عن حقيقة القراءة، وجوهرها ودورها في تفسير الحياة الفكريّة والأدبيّة" (**المبارك1999** :10)، بل لهذا الأمر أثر في التّاريخ اللّغويّ العربيّ، فقد نقل لنا الكفويّ (1094ه) في حديثه عن القراءة والقرآن ما نصّه "والخصم يقول: إنّه حروف وأصوات أوجدها الله، وعند وجودها انعدمت وانقضت، وأنّ ما أتى به الرّسول، وما نتلوه نحن ليس هو

ذاك، وإنّما هو مثاله على نحو قراءتنا لشعر المتنبيّ وأمرئ القيس، فإنّ ما يجري على ألسنتنا ليس هو كلام أمرئ القيس، وإنّما هو مثله" **(الكفوي د.ت** :721)، ومعنى ذلك أنّ منتج الكلام غير قارئه، وهنا تتمثّل أمامنا قراءتان؛ قراءة المنتج للكلام، وقراءة المتلقّي و"يتبيّن من هذا أنّ كلّ مؤلَّف مؤوّل بكيفية أو بأخرى، وإذا صحّ هذا فإنّنا نقترح درجة دنيا من التّأويل سندعوها القراءة" **(مفتاح1994** :221)، فالقراءة إذن تتوفّر على الحدّ الأدنى من التّأويل، ومعنى ذلك تعدّد التّأويلات بتعدّد القراءات، وهذا ممّا يبعث الحياة في النّصّ، ويسمه بالحيويّة والنّضارة مهما توالت عليه الأزمان .

المبحث الثّاني: التّأويل النّحويّ:

إنّ ما نتغيّاه هنا هو الوقوع على معانٍ جديدة من خلال إعادة إنتاج المكتوب، والقصد استنباط معانيه الأخرى؛ لأنّ "المكتوب لا ينطوي على معنى محدّد بانتظار من سيكشف النّقاب عنه، وكما أنّ المعنى لا ينجلي إلّا في القراءة وبحسب الاستجابة؛ فالتّأويل أو التّفسير ليس وقفًا على القراءة والاستجابة بمعزل عن المكتوب" **(نبيل سليمان2000** :5)، وأنّ هذه الإعادة للمكتوب يمكن أن تحصل بسبل متعدّدة، ومن هذه السّبل قضية التّأويل النّحويّ، ذلك أنّ التّراكيب النّحويّة تقسم على قسمين؛ تراكيب لها وجه ظاهر بيّن، وتراكيب بها حاجة للتّأويل "على أنّ عملية تأويل النّصوص ليست على درجة واحدة، فهناك ما يمكن تأويله من أيّ كان، وهناك ما لا يتأوّله إلّا الرّاسخون في العلم" **(مفتاح1994** :97)، وقد نقل د. محمد مفتاح **(ينظر: مفتاح1994** :220) خطّاطة ابن رشد (595هـ) في قضية النّصّ والتّأويل ومراتبه على النّحو الآتي:

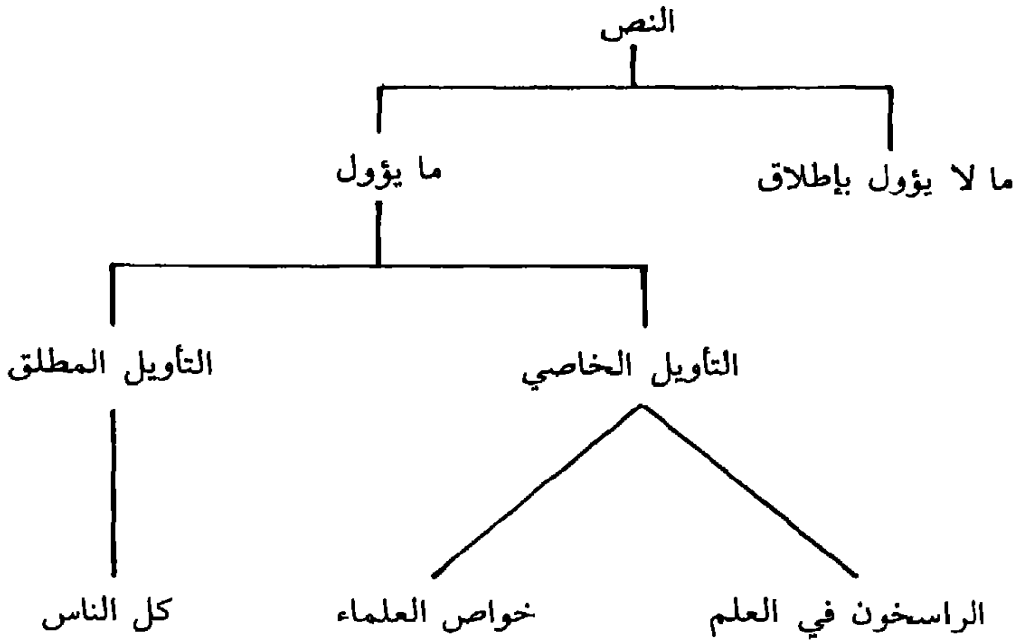

التّأويل لغة من الجذر اللّغويّ (أ و ل) "وأوّل الكلام تأويلاً، وتأوّله دبّره وقدّره وفسّره"(الزبيدي: أ ول)، وعلى ذلك فهو مرادف للتّفسير، إلّا أنّ الزّبيدي (1205ه) نقل له معنى آخر مهمّاً قال: "وأمّا التّأويل فهو تبيين معنى المتشابه، والمتشابه هو ما لم يقطع بفحواه من غير تردّد فيه، وهو النّصّ" **(الزبيدي د.ت** : أ ول)، أمّا التّأويل في معناه الاصطلاحيّ "هو حمل اللّفظ على غير مدلوله الظّاهر منه، مع احتماله له" **(الآمدي د.ت** :53/3، وينظر **الزركشي1957** :166/2)، ويجدر القول إنّ هناك الكثير من التّعريفات لهذا المصطلح عند الأصوليين والمفسّرين وغيرهم، وقضية ربطهم التّأويل بالتّفسير ليست خافية بل هي مشهورة (ينظر: **الطيار1427** :93)، إلّا أنّ هذا التّعريف وهو ما له علاقة بباطن اللّفظ لا ظاهره، ويرى الماتريديّ (333ه) أنّ التّفسير ما له وجه واحد من المعنى، أمّا التّأويل فما له أوجه عدّة **(الماتريدي** 1:2005/182-183) له علاقة وثيقة بما نحن فيه وهو التّأويل النّحويّ، أو في اصطلاح النّحويّين، وهو التّقدير، وترك الظّاهر من الأساليب اللّغويّة إلى غيره (ينظر: **مختار عمر2003** :184)، وهو أيضًا الطّريقة التي يستخدمها النّحويّون للتّوفيق بين القواعد النّحويّة والأمثلة والشّواهد المخالفة لها، والملاحظ أنّهم يستخدمون التّأويل كثيراً مثلما نجده واضحًا في ثنايا الأبواب النّحويّة، إلّا أنّهم لم يضعوا له حدّاً أو تعريفاً سوى إلماحة ألمح إليها أبو حيّان (745ه) قال: "التّأويل لا يكون إلّا إذا كانت الجادّة على شيء، ثمّ جاء شيء يخالف الجادّة؛ فيتأوّل أمّا إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلّم إلّا بها؛ فلا تأوّل" **(أبو حيان**

د.ت:300)، ومع ذلك فإنّ التّأويل من النّاحية التّطبيقيّة متوافر بكثرة في كتب النّحويّين، وإنّك لو بحثت عن هذه اللّفظة وبهذا المعنى في كتب النّحويّين لعجزت عن إحصائها؛ لأنّها كثيرة الدّوران عندهم (ينظر: **الحموز1984** :5)؛ ولهذا أبدى الحمّوز عجبه واستغرابه من كيفية انتقال لفظة التّأويل إلى كتب النّحويّين من دون بيان المصطلح، فرجّح انتقالها من كتب المفسرين إلى كتب النّحويّين (ينظر: **الحموز1984** :13)، والأمر عندي أنّ المفسّرين قد كفوا النّحويّين مشقّة إيجاد الحدّ والتّعريف، أو بتعبير آخر أنّ مصطلح التّأويل كان جاهزاً فاستعمله النّحويّون، وهو واضح في كتبهم فضلاً عن التّطبيق، وآية ذلك أنّنا لا نجده عند سيبويه (180هـ) في كتابه؛ لأنّ مصطلحات الكتاب لم تتبلور في ذلك العصر المتقدّم .

إنّ المهمّ هو أنّ التّأويل النّحويّ يمثّل قراءة جديدة، أو إعادة انتاج لمعانٍ جديدة لما يحمله المؤوّل من معنى ظاهر يبرز بالقراءة الأولى، ومعنى آخر وربّما أكثر يبرز بالتّأويل، وهو هدف هذا البحث كقولهم "قضيّة ولا أبا حسن، تجعله نكرة، قلت: فكيف يكون هذا وإنّما أراد عليّاً رضي الله عنه" (**سيبويه1988** :297/2) في باب لا النّافية للجنس؛ فإنّهم يشترطون أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، فلمّا وجدوا هذه الجملة قائمة وقد جاء اسمها معرفة لجأوا للتّأويل، فقالوا "قضيّة ولا مسمّى بهذا الاسم"، فهذا اللّجوء انتج معنى جديداً، فانتقل بنا من (أبا حسن) إلى (مسمّى)، وثمّة فرق كبير في المعنى بين الاسم والمسمّى، ويصل الأمر أحياناً إلى الخروج من المعنى المراد في الباب النّحويّ المدروس إلى موضوع جديد كلّياً مثلما نلمح في القطع من النّعت المجرور إلى الرّفع على تأويل جملة اسمية، أو القطع إلى النّصب على تأويل جملة فعلية، فالتّأويل هنا نقلنا من التّبعيّة في الألفاظ إلى الاستقلالية بإنتاج جمل جديدة تختلف تماماً عن موضوع النّعت .

وقبل ذلك لا بدّ من معرفة المواضع التي يتأوّلها النّحويّون، وأغلبها يدور في مساقات الحذف والزّيادة والحمل على المعنى (ينظر: **عائشة مرزوق1423** :4)، ولا يهمّنا هذا التّقسيم بقدر الاهتمام للمواضع التي يمكن فيها إعادة إنتاج المكتوب من خلال عملية التّأويل النّحويّ بمعاونة قوانين اللّغة الأخرى وثوابتها، أو إذا شئنا أسبابها، ومن هذه الأسباب نظرية العامل، وتعدد الأوجه الإعرابية، والأصول النّحويّة وغيرها (ينظر **الحموز1984** :21)، ولذلك سنلجأ إلى الانتخاب من الأجزاء التي تطري هذا الهدف.

وخلاصة ذلك أنّ البنية السّطحية هي التي تحاكي المتلقّي، أو تحقّق نظرية غرايس وأوستن وسيرل وغيرهم في البراغماتية أو الذّرائعية (PRAGMATISME)، والتي هي تطوير للتّداولية التي "لا تدرس البنية اللّغويّة ذاتها، ولكن تدرس اللّغة عند استعمالها في الطّبقات المقامية المختلفة" (**صحراوي2005** :26)، لأنّ مقاصد المتخاطبين لا يمثلها الوضع اللّغوي المجرّد فقط، ولا يمكن الوصول إليها إلّا من خلال فهم اللّغة في سياق الاستعمال المتجدّد بتجدّد مقاصد المتكلّمين، إلّا أنّ العربية تنقض هذه النّظرية بأنّ للبنية العميقة أثراً في محاكاة المتلقّي قبل أن تظهر للسّطح، ومثالنا هنا حول الرّتبة (التّقديم والتّأخير) في تركيب الجملة العربية، يقول عبد القاهر (474ه):"وأنّ الكلم تترتّب في النُّطق بسبب ترتّب معانيها في النَّفس" (**الجرجاني1992** :56)، أي: أنّ البنية السّطحيّة مرتبة سلفاً قبل النّطق بها فيما يرى جومسكي وغيره أنّ الكفاية اللّغويّة هي وجود أصول المعاني في العقل، أمّا كيفيتها فيتحدّد بالبنية السّطحيّة، أي: الجمل والتّراكيب (ينظر: **لاينز1408** :86)، وإذا أخذنا مثالاً على ذلك نجد أنّ ترتيب الألفاظ قبل النّطق بها مهم جدّاً في العربية، فقولنا:(العلمُ نافعٌ) يختلف عن قولنا:(نافعٌ العلمُ) من جهة المعنى لا من جهة الصّحّة، فالجملة الأولى تقتضي نفع العلم من دون تقييد النّفع بالعلم، فالعلم نافع وغيره كذلك نافع، فيما تقتضي الجملة الثّانية تخصيص النّفع بالعلم حسب، إمّا حقيقة أو مبالغة، وهذه المعاني ترتّب في الجنان قبل ترتّبها في اللّسان (ينظر: **السهيلي1992** :91)، وهي في مرحلة البنية العميقة، انظر إلى قوله تعالى﴿ يَسۡـَٔلُكَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيۡهِمۡ كِتَٰبٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِۚ فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ ﴾ [النساء: 153]، فجهرة "مصدر في موضع الحال، أي: مجاهرين، وقيل التّقدير قولاً جهرةً" (**العكبري** د.ت :403/1)، فعلى هذا التّأويل تتغير جهة الكلام، ويتغيّر المعنى، ويعاد انتاج المكتوب؛ فيكون "والمعنى فقالوا جهرةً أرنا اللهَ" (**النّحّاس** 1409 :229/2)، أي: جاهرين به؛ لأنّ الجهر من متعلّقات القول، لكنّه أخّره لبيان عظم مرتكبهم.

الفصل الثاني

التّأويل والانتاج وفقاً للموضوعات النّحويّة:

لا يستولي التّأويل على الأبواب والموضوعات النّحويّة جميعاً بل بعضها؛ لأنّ هناك من التّراكيب النّحويّة التي ليست بها حاجة للتّأويل، بل هي واضحة بيّنة، أمّا التي تكون مؤوّلة فهي التي نتغيّاها هنا من خلال إعادة إنتاجها للحصول على المعاني الأخرى بعد التّأويل، ويكون ذلك من خلال الموضوعات النّحويّة، وهي متعدّدة كثيرة، وقد اخترنا منها ما سيأتي طلباً للتّوازن المنهجيّ، فكانت في الجملة الاسمية الابتدائية أساسية ومنسوخة، وجملة الفاعل، والمنصوبات في باب الفضلة، ليكون التّأويل شاملاً لأغلب أنواع الجمل والتّراكيب.

المبحث الأوّل: التّأويل في الجملة الابتدائية

شبه الجملة في باب الابتداء:

الجملة الابتدائية تكون مقسّمة على المبتدأ والخبر، وقد تحدّث عنه سيبويه في باب المسند والمسند إليه، قال: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبنيّ عليه، وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك" (**سيبويه1988** :23/1)، ثمّ إنّ الخبر نفسه يقسم على عدّة أنواع، فمنه الخبر المفرد، ومنه الخبر الجملة، ومنه قسم مختلف فيه، وهو شبه الجملة (الظّروف والمجرورات بحرف)، والسّؤال هنا هل هذا القسم من باب المفرد أم من باب الجملة؟ والفعليّة تحديداً، قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ اوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوِ اسْتَقِرْ

يرى أكثر النّحويّين أنّ الإخبار بالظّرف والجارّ والمجرور ليس إخباراً حقيقياً، بمعنى أنّه يعود إلى صنفي الخبر، وهما الخبر المفرد والخبر الجملة خلافاً لبعضهم ممّن يرى أنّ الإخبار بالظّرف والجارّ والمجرور قسم مستقلّ بنفسه، ومنهم ابن مالك (672هـ)، وقد اعترض عليه الشّاطبيّ (790هـ) نوع اعتراض، قال:"وقد جعله قسماً برأسه مع أنّه واحد من القسمين، إمّا من الجمل، وإمّا من المفردات؛ لأنّ له حكماً يخالف فيه المفرد والجملة" (**الشاطبي2007** :623/1)، إلّا أنّ هذا الاعتراض يندفع بقول ابن مالك:(ناوين معنى ...)؛ فقد أعاد هذا النّوع من الخبر إلى النّوعين الرّئيسين المفرد والجملة، أعاده بالتّأويل الذي عبّر عنه بالنيّة، وهذا التّأويل يأخذنا إلى المعاني الأخرى التي نروم البحث عنها هنا، فإنّ الإخبار بالظّرف كقوله

تعالى:﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: 42]، أو الإخبار بالجارّ والمجرور كقوله تعالى:﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: 35]، وفيه من المعاني ما يختلف عند تأويله لدى السّامع والمخاطب، فمعنى المكتوب واضح بقوله:﴿أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾، والسّفل من جهة اللّغة وما اشتقّ منه نقيض العلو (ينظر: **ابن منظور1414** : س ف ل)، والمعنى "والعير فيه أبو سفيان وأصحابه في موضع أسفل منكم إلى ساحل البحر" (**الطبري2000** :563/13)، هنا نصّ الطّبريّ على أنّ القصد هو الموضع المرادف للظّرفية، وهذا المعنى هو المتبادر للمتلقّي ابتداء، فإذا دخلنا في التّأويل انفتح المعنى، وأعيد انتاج المكتوب، وتشكّل معنى جديد ليست جدّته مخالفة للمعنى الأوّل، بل ربّما تكون مكمّلة موضّحة له، وتأويل الظّرف هنا كما يقول ابن مالك (كائن أو استقرّ)، فالجملة الأولى بعد التّأويل (والرّكب كائن أسفل منكم)، و(والرّكب مستقرّ أسفل منكم)، وقد جعل الكينونة والاستقرار هنا عمدة خبراً بعد أن كانت فضلة مفعولاً فيه، وثمّة فرق كبير في اللّفظ والمعنى بين الخبر والمفعول فيه، أو الظّرف المنصوب، قال الأزهري (370هـ) في حديثه عن قوله تعالى:﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: 42]:"قرئ بالنّصب لأنّه ظرف، ولو قرئ أسفلُ بالرّفع فمعناه أشدّ تسفّلاً" (**الازهري**2001 :298/12)، وهذا مثال على الفرق بين الخبر والمصدر المنصوب، فأسفل يصلح لهذا وذاك (ينظر: **ابن سيده1996** :234/4) وإن كان من غير تأويل، بل إنّ ثمّة فرق في المعنى بعد التّأويل بين جملتي (والرّكب كائن أسفل منكم)، و(والرّكب مستقرّ أسفل منكم) بما تمثّله الأولى من إنتاج معنى الكينونة مقابل معنى الاستقرار، فقد أشار العسكري (395ه) في أنّ كائناً يتوفّر على أربعة معانٍ هي الموجود، ووجود الصّنع، والتّدبير، والثّالث بمعنى أنّه شاغل للمكان، والرّابع بمعنى الحلول في المكان (ينظر: **العسكري** د.ت :117-118)، أمّا الاستقرار فهو "التّمكّن، قال الله تعالى: فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ" (**الحميري1999** :5337/8)، ثمّ فرّق العسكريّ بينه وبين الكائن فيرى "أنّ الكائن لا يكون إلّا موجوداً ... [و] قولهم فلان ثابت النّسب معنى ذلك أنّه معروف النّسب وإن لم يكن موجوداً، ويقال شيء ثابت بمعنى أنّه مستقرّ لا يزول" (**العسكري** د.ت : 118)، وكأنّه يقول: إنّ الكائن يجب أن يكون موجوداً، أمّا المستقرّ فليس كذلك، وقد استدلّ على ذلك بقضية ثبوت النّسب بمعنى استقراره، وإن لم يكن المنسوب موجوداً، وهذا فرق كبير، وهذا كلّه في باب التّأويل للجانب الاسمي (كائن أو مستقرّ).

أمّا الجزء الثّاني للتّأويل فيكون على تقدير (استقرّ أو يستقرّ)، أي: على تقدير الجملة الفعلية بنوعيها الماضي والمضارع، ومعلوم دلالة الجملة الفعلية على الحدوث والتّجدّد (ينظر: **الزركشي1957** : 66/4)، ففي قوله تعالى:﴿الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ﴾ [النور: 35]، والمعنى "السّراج يكون في الزُّجاجة، وهو مثل ضربه اللَّه لطاعته" **(الطبري2000** :182/19)، ويمكن جعل التّأويل بالجملة الفعلية الماضوية (المصباح استقرّ في زجاجة)، والجملة الفعلية المضارعية (المصباح يستقرّ في زجاجة)، وعلى ذلك فالتّأويل ينتج من المكتوب معاني جديدة دالة على التّجدّد، وفي كلا النّوعين ماضياً كان أم مضارعاً "والمراد بالتّجدّد في الماضي حصوله، وفي المضارع تكراره" **(البدوي2005** :87)، وهذان معنيان نتجا من التّأويل بالجملة الفعلية، ففي الماضي حصول استقرار المصباح في الزّجاجة، ولعلّه أقرب للجانب المعنوي "فذلك النُّور في زجاجة، والزُّجاجة قلبه" **(ابن ابي حاتم1419** :2597/8)، فالمعنى هنا القلب وليس الزّجاج حقيقة؛ لأنّه "يعني قلبه في صدره كأنّها كوكب درّيّ، أي: صدره في صفاه ونوره لما فيه من الإيمان والحكمة" **(مكي القيسي2008** :5093/8)، وفي المضارع تكرار هذا الاستقرار وتجدّده، وهو يظهر في "أنّ المصباح القرآن والإيمان، والزّجاجة قلب المؤمن" **(الماوردي** د.ت :103/4)، فالقرآن والإيمان متجدّدان في قلب المؤمن، القرآن يتجدّد بالتّلاوة والقراءة، والإيمان يتجدّد أيضاً؛ لقوله عليه الصّلاة والسّلام:**(جَدِّدُوا إِيمَانَكُمْ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ نُجَدِّدُ إِيمَانَنَا؟ قَالَ: أَكْثِرُوا مِنْ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) (الامام احمد2001** :328/14)، وهكذا نجد أنّ تأويل الظّرف والجارّ المجرور في الجملة الابتدائية انتج لنا المعاني الكثيرة من خلال الاسمين (كائن) و(مستقرّ)، والفعل الماضي (استقرّ)، والمضارع (يستقرّ) بما تحمله هذه الألفاظ والتّراكيب من معانٍ جديدة تولّدت من التّأويل.

المبحث الثّاني: التّأويل في التّراكيب المنسوخة

1- في حذف (كان) مع اسمها

يمكن تقسيم الجملة الاسمية على نوعين؛ جملة أساسية، وجملة منسوخة، والنّسخ في اللّغة بمعنى الحذف والإبطال، وتبديل شيء وإحلاله محلّه (ينظر: **ابن منظور1414** : ن س خ) قال تعالى﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ۗ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٠٦﴾ ﴾ [البقرة: 106]، والمعنى "ما نرفع آية من جهة النَّسخ بأن نُبطل حكمها، أو بالإنساء لها بأنْ

نمحوها عن القلوب" **(الواحدي1415** :123)، وهكذا هو النّسخ النّحويّ؛ فهو إبطال حكم نحويّ، وإحلال آخر محلّه، والنّواسخ على أنواع كثيرة، ومن أشهرها كان النّاقصة وأخواتها وبقية النّواسخ، يقول سيبويه":وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كانَ عبدُ اللهِ منطلقاً... لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" **(سيبويه1988** :23/1)، هنا يبطل حكم الابتداء في رفع جزأيه، وإحلال حكم جديد برفع الأول ونصب الثّاني كما مثّل سيبويه آنفاً.

إلّا أنّه مع وجود النّسخ فقد يحذف النّاسخ وهو الفعل (كان)، والأكثر "أن تحذف مع اسمها ويبقى الخبر" **(ابن هشام** د.ت :253/1)، ومع هذا الحذف يبقى العمل، وبقاء العمل مسوّغ للتّأويل وإعادة استحضار (كان) بما يصحبها من معانٍ منتَجة بمدعاة التّأويل، ومنه قوله عليه الصّلاة والسّلام:**(التَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ) (البخاري1422** :17/7)، وهو "بمعنى عسى، والتّقدير التمس صداقًا، فإنْ لم تجدْ ما يكون كذلك، فعساك تجد خاتمًا من حديد، فهو لبيان أدنى ما يلتمس ممّا ينتفع به" **(الفيومي** د.ت :163/1)، وهذا المعنى من غير تأويل، أمّا عند التّأويل فينتج المكتوب معنى آخر، فعند النّحويّين "أي: ولو كان الملتمس خاتماً" **(ابن مالك1982** :417/1، وينظر: **الازهري2000** :423/2)، ففي التّأويل أعاد (كان) مع اسمها المحذوفين، "أي: التمس شيئاً، ولو كان ما تلتمسه خاتماً من حديد" **(الدرويش1415** :26/4)، وفيه معنى الكينونة والوجود فقط من غير المعاني التي ذكرها الفيّومي (770ه) آنفاً على سبيل المثال.

2- التّأويل في (أنّ) المفتوحة الهمزة

اعتاد النّحويّون على أن يفرّقوا بين نوعين من أنواع همزة (إنّ) الأولى المكسورة، ولعلّها الأصل، والثّانية المفتوحة، والتي يطول الحديث عنها، ويدخل التّأويل طرفاً مهمّاً في هذا الحديث، فهو الفيصل في أن تكون همزة (إنّ) مفتوحة؛ لأنّه إذا أمكن تأوّلها بمصدر له محلّ من الإعراب فهي إذن المفتوحة وجوباً، وإن لم يمكن فتكون مكسورة، أو يجوز فيها الوجهان، قال ابن هشام (761هـ): "تتعيّن إنّ المكسورة حيث لا يجوز أن يسدّ المصدر مسدّها ومسدّ معموليها، وأنّ المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوزان إن صحّ الاعتباران" **(ابن هشام د.ت** :320/1) فـ(أنّ) المفتوحة الهمزة المشدّدة النّون تزيد على المكسورة المشدّدة النّون في قضية التّأويل "وهي مع اسمها وخبرها تؤوّل بمصدر معمول لعامل محتاج له" **(عباس حسن** د.ت :644/1)، وهذا التّأويل هو قراءة ثانية للجملة؛ لأنّ المكسورة الهمزة في تركيب يشتمل على

قراءة واحدة، والقراءة الواحدة تنتج معنى واحداً كقوله تعالى:﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25]، فالمعنى "إنّ الله قويّ على الانتصار ممّن بارزه بالمعاداة، وخالف أمره ونهيه، عزيز في انتقامه منهم" (**الطبري2000** :201/23)، ولا معنى سواه، والقارىء هنا يقرأ النّصّ، ويعرف معناه، ثمّ يمضي في طريقه، أمّا في باب (أنّ) المفتوحة الهمزة فالقارئ له قراءتان، ومن ثمّ معنيان؛ قراءة أولى للنّصّ أو الجملة تشبه قراءة الجملة الأولى ذات الهمزة المكسورة، ثمّ يجرّه التّأويل النّحويّ إلى قراءة ثانية تنتج له معنى ثانياً، ففي قول الشّاعر (ينظر: **سيبويه1988** :144/3):

وكُنتُ أرى زيدا كَمَا قيلَ سيّدا ... إِذا أَنَّهُ عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ

قال ابن هشام: "فالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا، والفتح على معنى العبودية، أي: حاصلة، كما تقول: خرجت فإذا العبودية، أي: حاصلة" (**ابن هشام** د.ت :329/1)، فالكسر على معنى معيّن ناتج من القراءة الأولى، وهو معنى البيت الظاهر، و(هو عبد القفا)، والفتح بعد التّأويل على معنى العبودية، وهو يدلّ على المصدرية، ثمّ فسّرها ابن هشام بأنّها حاصلة وموجودة، فثمّة فرق في المعنى بين (إنّ) المكسورة الهمزة، و(أنّ) المفتوحة الهمزة، وهو معنى ناتج من التّأويل؛ لأنّ التّأويل قراءة ثانية للتركيب، وهو يحصل مع المفتوحة الهمزة فضلاً عن أنّ المعنى في القراءة الأولى متعلّق بالجملة الاسمية المنسوخة كقوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: 51]، فالمعنى قبل التّأويل مستفاد من الجملة الابتدائية (أَنَّا أَنزَلْنَا)، أمّا بعد التّأويل فالمعنى مستفاد من مفرد تقديره (انزالنا) (**الازهري2000** :149/1)، وثمّة فرق بين معنى المفرد ومعنى الجملة، فالمكسورة الهمزة لها معنى واحد هو معنى الجملة، والمفتوحة الهمزة لها معنيان الأول معنى الجملة قبل التّأويل، والثّاني معنى المفرد بعد التّأويل.

3- التّأويل في باب ظنّ وأخواتها

ومن نواسخ الابتداء باب ظنّ وأخواتها، وهي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر (**داحور2024** :4)، فتصيّرهما مفعولاً أولاً ومفعولاً ثانياً بعد استيفاء الفاعل، وأوّلها أفعال القلوب "ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيتُ، ووجدتُ" (**الخوارزمي1990** :273/3)، والتّأويل وارد فيها منه ما يرد في باب التّعليق والإلغاء، فقد ذهب البصريون بعدم جواز الإلغاء، وهو ترك العمل لفظاً ومعنى إذا كان الفعل القلبيّ متصدّراً متقدّماً على مفعوليه كقولنا: (وجدْتُ الحقَّ واضحاً) بنصب المفعولين، ولا يجوز

الرّفع، فيما ذهب الكوفيون وغيره إلى جواز ذلك، وإن كان الإعمال أفضل عندهم، وقد استدلّ الكوفيون بقول الشّاعر:

كذاك أدّبتُ حتّى صارَ من خُلقي أنّي وجدْتُ ملاكُ الشيمةِ الأدبُ

برفع (ملاك) و(الأدب) وهما مفعولا الفعل القلبيّ وجدت (**أبو حيان** د.ت :58/6) فعلى هذا التّخريج وهو إلغاء الفعل القلبيّ عن العمل يتحصّل لدينا جملة اسمية مؤلّفة من المبتدأ والخبر (ملاكُ الشّيمةِ الأدبُ) غير أنّ النّحويّين البصريين لجأوا إلى التّأويل؛ فيكون المعنى عندهم (وجدْتُهُ ملاكُ الشّيمةِ الأدبُ) بتقدير ضمير الشّأن وهو ضمير غيبة تليه جملة تفسره (**ابن جنيّ** د.ت :106/1) مفعولاً أوّلاً، والجملة الاسمية بعده في محلّ المفعول الثّاني، أو على تقدير لام الابتداء، فيكون من باب التّعليق، وهو إلغاء العمل لفظاً لا معنى لعارض، وإليه أشار بقوله:

وانوِ ضميرَ الشّأن أو لامَ ابتدا في موهمٍ إلغاء ما تقدّما

فيكون التّقدير (وجدْتُ لملاكُ الشّيمةِ الأدبُ) (**المكودي2005** :84-85) بإدخال لام الابتداء المؤكّدة على المبتدأ، فيعمل الفعل في المعنى لا في اللّفظ لوجود لام الابتداء التي تعلّق الفعل القلبيّ عن العمل لفظاً لما لها من الصّدارة.

وإذا نظرنا إلى التّأويل النّحويّ في هذه المسالة ألفيناه قد أعاد إنتاج المكتوب إلى معانٍ جديدة، فالمعنى الأصلي لقوله:(وجدْتُ ملاكَ الشّيمةِ الأدبَ)، أي: علمت هذا الأمر بتصيير الفعل القلبيّ المبتدأ والخبر مفعولاً أوّلاً ومفعولاً ثانياً وقع عليهما الفعل، وهو فعل الإيجاد الدّالّ على العلم، ولَمّا كان لفظ الشّاعر في هذه الجملة مخالفاً لقواعد النّحويّين أو أغلبهم على وجه الدّقّة لجأوا إلى التّأويل فكان أوله استحضار ضمير الشّأن ليكون التّركيب (وجدتهُ، أي: وجدتُ الأمرَ والشّأن ملاكُ الشّيمةِ الأدبُ)، وهو ذو معنى يختلف عن قوله: (وجدتُ ملاكَ الشّيمةِ الأدبَ) بنصب المفعولين لفظاً، ومعنى فإنّ ضمير الشّأن ضمير غيبة دالّ على الشّأن نصبه على المحلّ، والجملة الاسمية بعده باقية على رفعها لفظاً لكنّها منصوبة على المحلّ، والمهمّ في هذا الأمر أنّ المعنى اختلف، ففي هذا التّقدير هناك إشارة إلى الشّأن والأمر ممّا يؤذن بأهمية المقول، ففي ذكر الشّأن إيحاء إلى الاهتمام ففي ذلك تنبيه إليه، فثمّة فرق في المعنى بين (وجدتُ ملاكَ الشّيمةِ الأدبَ) و(وجدتهُ، أي: الشّأن ملاكُ الشّيمةِ الأدبُ) في أنّ الثّاني دالّ على الأهمية والاهتمام، وممّا يوحي بالتّفخيم، وله معنى آخر فإنّ التّعبير بضمير الشّأن الذي يكون متقدّماً على مفسّره إفادة التّشويق؛ فإنّ المخاطب مترقّب ومتشوّق لما بعد الضّمير؛

فيكون أحسن وقعاً في النّفس، وأشدّ تمكّناً لما فيه من البيان بعد الغموض، والأوّل دالّ على مجرّد الإخبار فتلك منزلة وهذه منزلة أعلى فإذا ما انتقلنا إلى التّأويل الثّاني عند النّحويّين وهو تقدير لام الابتداء بقولهم: (وجدْتُ لملاكُ الشّيمةِ الأدبُ) فإنّه يحملنا إلى معنى جديد، يقول سيبويه:"قد علمتُ لَعبدُ اللهِ خيرٌ منك، فهذه اللّام تمنع العمل كما تمنع ألف الاستفهام؛ لأنَّها إنَّما هي لام الابتداء، وإنّما أدخلت عليه علمتُ لتؤكّد، وتجعله يقيناً قد علمته، ولا تُحيل على علم غيرك" (**سيبويه**1988 :236/1) نقلتنا لام الابتداء بعد التّأويل من العلم إلى توكيد العلم، وكم كان سيبويه بليغاً بقوله: إنّ السّامع اكتفى بعلمه مع لام الابتداء فلا يحيل على علم غيره، فهذه ثلاثة جمل لعب التّأويل دوره في إعادة انتاجها بمعانٍ جديدة هي غير المعاني التي كانت عليها قبل التّأويل.

المبحث الثّالث: التّأويل في باب الفاعل

باب الفاعل هنا يدخل تحت قسم الجملة الفعليّة؛ لأنّه لا فاعل من دون فعل، ولأنّ الفعل يسبق الفاعل (ينظر: **ابن جني** د.ت : 31)، وقد قسّمه سيبويه على اللّازم والمتعدّي بادئاً بالأول، فقال:"هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول" (**سيبويه**1988 :33/1)، وضرب له مثلاً بقوله:"ذَهَبَ زيدٌ وجَلَسَ عمروٌ" (**سيبويه**1988 :33/1)، فهنا أُسند الفعل إلى اسم مفرد ظاهر، وقد يسند إلى مثنى أو جمع، فعند ذلك ينبغي أن يجرد من علامة تدلّ على المثنى والجمع مثل (فاز الشّهيدان)، و(فاز الشّهداء) (ينظر: **الاشموني1998** :389/1)، ولكن ورد مثل ذلك على لغة قليلة رديئة عُرفت بلغة (أكلوني البراغيثُ) (ينظر: **سيبويه1988** :19/1)، وهي في ظاهرها يمكن أن يطلق عليها لغة (أكلوني البراغيثُ) إلّا أنّها ليست كذلك مطلقاً، بل يحدّدها التّأويل في الوجوه الإعرابية المختلفة التي يحتملها هذا التّركيب، وتعدّد الوجوه الإعرابية واحد من أسباب التّأويل (ينظر: **الحموز1984** :22/1)، وآية ذلك ورود مثل هذا التّركيب في القرآن الكريم كقوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [الأنبياء: 3]، فلا يمكن ردّ هذه الآية وأمثالها إلى لغة (أكلوني البراغيثُ)، وهي موصوفة بالرداءة، والقرآن منزّه عن ذلك، لذلك فهناك عدّة أوجه إعرابية، وجه رديء لا يصحّ في القرآن هو لغة طيء أو بلحارث بن كعب، وهو المعبّر عنه، ووجوه أخرى صحيحة فصيحة ذكرها كثير من المفسرين ومعربو القرآن الكريم منها "الذين بدل من المضمر المرفوع في أسرُّوا والضَّمير يعود على النَّاس، وقيل الذين رفع على إضمار هم الَّذين، وقيل الذين في موضع نصب على

أعني، وأجاز الفرّاء أن يكون الذين في موضع خفض نعت للنَّاس" (**مكي القيسي1405**: 477/2)، والملاحظ أنّ البنية السّطحيّة واحدة إلّا أنّ التّوجيه الإعرابيّ، أو البنية العميقة عند الموجّه أو المعرب مختلفة، فالجملة الأولى جملة فعلية على تقدير (وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا)، أمّا الجملة الثّانية فهي جملة اسمية على تقدير (وأسرّوا النّجوى هم الذين)، والحديث عن الفرق بينهما به حاجة لمجلدات ضخام، وإن كنا نوجز أحياناً بالقول إنّ دلالة الجملة الاسمية ثبوتية، ودلالة الجملة الفعلية حدوثية تجدّدية، وهو المشهور عند أهل البيان (**الزركشي1957**: 72/4).

المبحث الرّابع: التّأويل في باب المنصوبات

كذلك في قوله تعالى في قصة موسى عليه السلام:﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 19] فـــ(حَذَرَ) يصحّ أن يكون مفعولاً لأجله (ينظر: **النحاس1421**: 34/1)، ويصحّ أن يكون مفعولاً مطلقاً، وهو المعبّر عنه بالمصدر عند الأقدمين (ينظر: **العكبري** د.ت: 36/1)، وكلّه بحسب إرادة المتكّلم وتأويله، وإرادة المتكّلم تتبع المعنى المراد من توكيد في المفعول المطلق، أو الهيئة في الحال، وثمّة فرق كبير بين المعنيين، ومثله في كلام العرب في باب المصدر المنصوب أو المفعول المطلق أنّك لو قلت: جلستُ جلوساً فـــ(جلوساً) مفعول مطلق مؤكّد لعامله، فلو قلنا: قعدتُ جلوساً فيصحّ في (جلوساً) عدّة أعاريب تكون تبعاً للمعنى الذي يريده المتكّلم، فيمكن أن يكون إعراب (جلوساً) كالآتي:

1- مفعول مطلق (ينظر: **ابن هشام1985**: 729/1)، وهو رأي الجمهور، والبنية العميقة ههنا هي لإرادة التّوكيد.

2- نائب عن المفعول المطلق (ينظر: **الزمخشري1993**: 55) عند آخرين، والمعنى للتّوكيد لكن بصورة غير مباشرة وفيه اختلاف يطول شرحه.

3- حال (ينظر: **ابن هشام1985**: 729/1)، فمن أعربه حالاً أراد من (جلوساً) هيئة القعود؛ لأنّ الهيئات متعدّدة كالقرفصاء وغيرها.

وهذا دليل على أنّ البنية العميقة هي التي تحدّد الوجه الإعرابيّ، وقد تقرّر عند النّحويّين والمعربين استحالة أن تكون هذه الأوجه الإعرابية في وقت واحد، وإنّما تبعاً للبنية العميقة والمعنى الذي يريده المتكلّم.

المبحث الخامس: التّأويل في باب المجرورات

نعم وبئس

وهما لفظتان دالتان على المدح والذّمّ بوّب لهما النّحويّون بهذا الاسم، أو كما قال عنهما سيبويه إنّهما موضوعان للرّداءة والصّلاح (**سيبويه**1988 :179/2)، ويرى البصريون من النّحويّين أنّ (نعم وبئس) من الأفعال، فيما يرى الكوفيون أنّهما من الأسماء محتجّين بدخول حرف الخفض عليهما في قول العرب: (ما زيدٌ بنعمَ الرّجلُ)، وقول حسّان بن ثابت:

ألستُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخَا قِلَّةٍ أو مُعْدِمَ المال مُصْرِمَا

وحكي عن الفرّاء (207ه) أنّ أعرابياً بُشِّر بمولودة، فقيل له: نعمَ المولودةُ مولودتُك! فقال: "واللهِ ما هي بنعمَ المولودة: نصرتها بكاء، وبرُّها سرقة" فقد أدخل عليها حرف الخفض، وهو مؤذن بإسميتها؛ لأنّه من خصائص الأسماء، وغير ذلك من الشّواهد التي يحتجّون فيها على اسمية نعم وبئس (**الانباري**2003 :81/1-82)، وهو رأي لم يرتضه البصريون؛ فلجأوا إلى التّأويل، فيكون التّقدير ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نعمَ المولودةُ؛ فحذف الموصوف، وأُقيمت الصّفة مقامه (**ابن الصائغ**2004 :413/1)، فينتج لدينا جملتان الأولى (ما زيدٌ بنعمَ الرّجلُ)، والثّانية (ما زيدٌ مقولٌ فيه نعمَ الرّجلُ)، والفرق بينهما أنّ المدح في الأولى اسم مجرور بالحرف (الباء)، والقصد نفي الإخبار عن كونه من الرّجال الممدوحين، والباء هنا تحتمل المقابلة أو المقايسة مع غيره من الرّجال، أمّا الجملة الثّانية ففيه نفي القول المؤذن بمدح الرّجل، وثمّة فرق ظاهر في المعنى بين انتفاء مدح الرّجل نفسه، وبين انتفاء صفة القول في مدح الرّجل، ولا شك أنّ الأولى أقوى وآكّد من الثّانية؛ لأنّ الأولى مرتبة مباشرة، والثّانية مرتبة غير مباشرة بحلول القول متوسطاً بين النّفي والمدح، فالقول يحتمل الصّدق والكذب، فهذا معنى آخر جديد نتج من التّأويل.

النتائج

- التّراكيب النّحويّة تقسم على قسمين؛ تراكيب لها وجه ظاهر بيّن، وتراكيب بها حاجة للتّأويل، وهو حمل اللّفظ على غير مدلوله الظّاهر منه.
- للفعل القرائيّ دور كبير؛ لأنّه طريق المعرفة، والمعرفة المتعدّدة النّاتجة من أزمان متكاثرة، وحصيلتها إعادة إنتاج المكتوب بحقائق جديدة بهذا التّعدّد.

- القراءة تتوفّر على الحدّ الأدنى من التّأويل، ومعنى ذلك تعدّد التّأويلات بتعدّد القراءات، وهذا ممّا يبعث الحياة في النّصّ، ويسمه بالحيويّة والنّضارة مهما توالت عليه الأزمان.

- التّأويل من النّاحية التّطبيقيّة متوافر بكثرة في كتب النّحويّين، غير أنّ الجديد هنا أن يكون هذا التّأويل مفتاحاً لإنتاج دلالات ومعانٍ جديدة للجمل والتّراكيب محلّ التّأويل.

- من خلال القراءة الجديدة للجمل المؤولة لإنتاج المعاني الجديدة ظهر لدينا في هذا البحث بعض التّراكيب التي لو أعيدت قراءتها لأنتجت لنا الدّلالات الجديدة.

- من هذه التّراكيب التّأويل في الجملة الابتدائية الأساسية، وتحديداً في شبه الجملة الواقعة خبراً، فهي على القراءة الأولى ظرف أو جارّ ومجرور، وعلى الثّانية اسم مفرد تقديره كائن، أو جملة تقديرها استقرّ، ولكلّ عبارة من هذه العبارات معنى مختلف قبل التّأويل وبعده.

- ومن التّراكيب الأخرى الجمل المنسوخة في باب (كان) عند حذف اسمها، وباب (أنّ) المفتوحة الهمزة، والتّأويل فيها ذائع مشهور، وباب (ظنّ) وأخواتها في موضوع التّعليق والإلغاء، وكلّ باب أو موضوع له قراءة قبل التّأويل، وقراءة بعد التّأويل، ولكلّ قراءة معنى ودلالة.

- ومن التّراكيب الأخرى التّأويل في باب الفاعل، ولا سيّما إسناد الفعل إلى الفاعل المثنى والجمع، وما له علاقة بما يسمّى لغة أكلوني البراغيث؛ فإنّ تأويل مثل هذه الجمل ينتج لنا معاني جديدة وفقاً للجملة المؤولة الاسمية والفعلية.

- ومن الجمل المؤولة ما يكون في باب المنصوبات، فقد يقع اسم في موقع النّصب فيكون مفعولاً مطلقاً، وقد يكون نائباً عن المفعول المطلق، وقد يكون حالاً، ولكلّ من هذه الأعاريب معنى جديد يختلف عن غيره.

- وفي التّراكيب المتعلقة بالجرّ اخترنا باب (نعم وبئس) التي يراها البصريون فعلاً، ويراها الكوفيون اسماً بدلالة دخول حرف الجرّ عليها فلمّا أصرّ البصريون على رأيهم اضطرهم ذلك إلى التّأويل؛ فأنتج التّأويل معنى جديداً.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

- الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (631هـ) تحقيق: عبد الرّزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دمشق سوريا.

- استقبال النّص عند العرب، محمد المبارك، المؤسسة العربية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1999م).

- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدّين درويش (1403هـ) دار الإرشاد للشئون الجامعية حمص سورية، دار اليمامة، ودار ابن كثير دمشق سوريا، بيروت لبنان، الطّبعة الرّابعة (1415هـ).

- إعراب القرآن، النَّحَّاس (338هـ) منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1421هـ).

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، الأنباري (577ه)، ، المكتبة العصرية، الطّبعة الأولى (2003م).

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطّباعة والنّشر.

- البحث اللّغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطّبعة الثّامنة (2003م).

- البرهان في علوم القرآن، الزّركشي (794هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، الطّبعة الأولى (1376هـ=1957م).

- تاج العروس من جواهر القاموس، الزَّبيدي (1205هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

- التّأويل النّحويّ في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحمّوز، مكتبة الرّشد، الرّياض المملكة العربية السّعودية، الطّبعة الأولى (1404هـ = 1984 م).

- التّأويل النّحويّ في كتب إعراب الحديث النّبوي، عائشة مرزوق اللّهيبي، رسالة ماجستير من كلية اللّغة العربية، جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السّعودية (1423هـ).

- تأويلات أهل السّنّة، الماتريدي (333هـ) تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (2005م).

- التّبيان في إعراب القرآن، العكبري (616هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي.
- التّخمير شرح المفصّل في صنعة الإعراب، الخوارزمي (617هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1990م).
- التّداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التّراث اللّساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطّليعة، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (2005م).
- التّذييل والتّكميل في شرح التّسهيل، أبو حيّان (745هـ) تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق سوريا.
- التراكيب النحوية الممتنعة في كتاب الكنَّاش في فنَّي النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين المعروف بصاحب حماة (ت: 732 هـ) (بحث) احمد عكاب داحور، مجلة اداب الفراهيدي جامعة تكريت ، المجلد15 العدد 4-55 السنة 2023م.
- تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم (327هـ) تحقيق: أسعد محمد الطيّب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السّعودية، الطّبعة الثّالثة (1419هـ).
- التّفكير واللّغة، جوديث جرين، ترجمة: عبد الرّحيم جبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1992م).
- التّلقّي والتّأويل مقاربة نسقية، محمد مفتاح، المركز الثقافي العربي، بيروت لبنان، الدّار البيضاء المغرب، الطّبعة الأولى (1994م).
- تهذيب اللّغة، الأزهري (370هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التّراث العربي، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (2001م).
- التّوقيف على مهمّات التّعاريف، المنّاوي (1031هـ)، عالم الكتب، القاهرة مصر، الطّبعة الأولى(1410هـ=1990م).
- جامع البيان في تأويل القرآن، الطّبري (310هـ) تحقيق: أحمد محمّد شاكر، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الأولى (1420هـ =2000م).
- الجامع المسند الصّحيح المختصر= صحيح البخاري، البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النّجاة (مصورة عن السّلطانية بإضافة ترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي) الطّبعة الأولى (1422هـ).

- جومسكي، جون لاينز، ترجمة: محمّد زياد كبة، النّادي الأدبي بالرياض المملكة العربية السعودية، الطّبعة الأولى (1408هـ).

- الخصائص، ابن جنيّ (392ه) تحقيق: محمّد علي النّجّار، الهيئة المصرية للكتاب، الطّبعة الرّابعة.

- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (471هـ) تحقيق: محمود محمّد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة مصر دار المدني بجدة المملكة العربية السعودية، الطّبعة الثّالثة (1413هـ=1992م).

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني (900هـ) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1419هـ= 1998م).

- شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد الأزهري (905هـ) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1421هـ=2000م).

- شرح الكافية الشّافية، ابن مالك (672هـ) تحقيق: عبد المنعم هريدي، نشر جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة المملكة العربية السّعودية، الطّبعة الأولى (1982م).

- شرح المكودي على الفية ابن مالك، المكودي (807هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت لبنان (2005م).

- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، الحميري (573هـ) تحقيق: حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، دار الفكر دمشق سوريا، الطّبعة الأولى (1420هـ=1999م).

- علم الدّلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة مصر، الطّبعة الخامسة (1998م).

- الفروق اللّغوية، العسكري (395هـ) تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة مصر.

- الكتاب، سيبويه (180هـ) تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر، الطّبعة الثّالثة (1408هـ =1988 م).

- الكتابة والاستجابة، نبيل سليمان، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق سوريا (2000م).

- كشّاف اصطلاحات العلوم والفنون، التّهانوي (1158هـ) تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1996م).

- الكلّيات معجم في المصطلحات والفروق اللّغوية، الكفوي (1094هـ) تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان.
- لسان العرب، ابن منظور (711هـ) دار صادر، بيروت لبنان، الطّبعة الثّالثة (1414هـ).
- اللّمحة في شرح الملحة، ابن الصّائغ (720هـ) تحقيق: إبراهيم الصّاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة، المملكة العربية السّعودية، الطّبعة الأولى (2004م).
- اللّمع في العربية، ابن جنّي (392هـ) تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- المخصص، ابن سيده (458هـ) تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربي، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1417هـ =1996م).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (241هـ) تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرين، مؤسسة الرّسالة، الطّبعة الأولى (1421هـ = 2001م).
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرّسالة، بيروت لبنان، الطّبعة الثّانية (1405هـ).
- المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، الفيومي (770هـ) المكتبة العلمية، بيروت لبنان.
- معاني القرآن، النّحّاس (338هـ) تحقيق: محمد علي الصّابوني، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة المملكة العربية السعودية، الطّبعة الأولى (1409هـ).
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق سوريا، الطّبعة السّادسة (١٩٨٥).
- مفتاح السّعادة، أحمد بن مصطفى، تحقيق: كامل بكري وعبد الوهاب أبو النّور، دار الكتب الحديثة.
- المفصّل في صنعة الإعراب، الزّمخشري (538هـ) تحقيق: علي أبو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1993م).
- مفهوم التّفسير والتّأويل والاستنباط والتّدبر والمفسّر، مساعد الطّيّار، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السّعودية، الطّبعة الثّانية (1427هـ).

- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، الشّاطبي (790هـ) تحقيق: مجموعة محققين، مركز إحياء التّراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكّة المكرمة المملكة العربية السّعودية، الطّبعة الأولى (1428هـ=2007م).

- من النّصّ إلى الفعل أبحاث التّأويل، بول ريكور، ترجمة: محمد برادة وحسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة مصر، الطّبعة الأولى (2001م).

- من بلاغة القرآن، أحمد البيلي البدوي (1384هـ) نهضة مصر القاهرة (2005م).

- نتائج الفكر في النَّحو، السّهيلي (581هـ) دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1412ه= 1992م).

- النّحو الوافي، عبّاس حسن (1398هـ) دار المعارف، الطّبعة الخامسة عشرة.

- نظرية أفعال الكلام العامّة كيف ننجز الأشياء، اوستين، ترجمة: عبد القادر قينيني، طباعة أفريقيا الشّرق.

- نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللّغة المعاصرين والبلاغيين العرب، طالب سيد هاشم الطباطبائي، مطبوعات جامعة الكويت (1994م) .

- النّكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه) المجاشعي (479هـ) تحقيق: عبد الله الطّويل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1428هـ =2007م)

- النّكت والعيون، الماوردي (450هـ) تحقيق: السّيد عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.

- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وجمل من فنون علومه، مكي القيسيّ (437هـ)، جامعة الشّارقة، الطّبعة الأولى (1429هـ = 2008م).

- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي (468هـ) تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدّار الشّامية دمشق سوريا، بيروت لبنان، الطّبعة الأولى (1415هـ).